من يوقف تقليد الماركات والعلامات التجارية

تحقيق : شرين مراد

الارباح بالملايين وضعف العقوبة تزيد من انتشار الظاهرة

انتشرت ظاهرة غش وتقليد الماركات والعلامات التجارية في الآونة الاخيرة بصورة ملحوظة حيث أصبحت الكثير من الشركات المحلية والعالمية الكبري تطالعنا بأخبار في الصحف تبرئ نفسها من تقليد ماركتها ،وقد امتد غش الماركات ،والعلامات التجارية لكل السلع الصغيرة منها والكبيبرة دون أن تكون هناك رقابة قانونية تحد من هذه الظاهرة ،التي هي في تزايد في مصر لسيل الارباح التي تحققها .

يقول دكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية ورئيس الإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية : لاشك أن الدولة فيما تعلنه في كل مناسبة من تصد للفساد والمفسدين إنما تعني أنه لم يعد يستقيم مع منطق الاحداث محليا وعالميا ، أن تزدهر صناعة الغش والتدليس والتواطؤ في وقت يعلي فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحق الاداء وتسن فيه القوانين الحمائية لذلك وكذا يدعي المبدعون المصريون لتسجيل إختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لأصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانة لحقوق أصحابها حبذا وأن مصر كانت من أولي الدول في الشرق الاوسط بل وعالميا التي انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية .

كما يتساند مع اتجاه الدولة لتصدي للفساد والمفسدين ماتطالعنا به الصحف يوميا من حالات ضبط لما أتفق علي تسميته مصانع بيرالسلم والتي للعجب التشديد قد تفشي عددها واستشري شرها لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأي عن العبث مثل صناعات الادوية ـ المستحضرات الطبية والكيمائية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات ـ قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والإلكترونية والمنتجات المتصلة بالمأكل والمشرب علي اتساع أرجائها .

ومن الناحية العملية التطبيقية فإن استشراء خطر هذه الصناعات ماكان له أن يتوسع بهذه الصورة لوتم إحكام السيطرة علي مخرجات القمامة من عبوات لمختلف السلع إذ انها المدخل الرئيسي لهذه الصناعات إذ يكفي لأي باحث عن الحقيقة أن يقوم بزيارة لمقالب القمامة حيث يهوله ماسيراه ، فقد تحولت جميعا إلي صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز القمامة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائيا بمواد كاوية تعيدها شبه جديدة لتطرحها للبيع في أسواق الغش بل وتورد معها أغطية الزجاجات والملحقات اللازمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة علي طبق من الفضة لاينقصها الا التعبئة بالمواد البديلة وما أقبحها من مواد أما علي صعيد مدخلات الغش للصناعات الهندسية فإنما يتمثل في سوق الخردة والمكهنات والتي تباع في مزايدات يجتهد فيها البائع للحصول علي أفضل سعر سواء كان هذا البائع ذي خلفية حكومية أوشبة حكومية أوقطاع خاص، والعجيب أن المكهنات والعبوات السليمة في مظهرها تباع بأسعار مضاعفة لتلك التي يتم إتلافها قبل بيعها من قبل الصناعات الواعية التي تتلف مخلفاتها قبل التخلص منها حرصا علي عدم إساءة استخدامها عن طريق صناعات الغش وبالتالي تؤهلها للدخول في عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير في سعر البيع .

أما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولاحرج . واللافت للنظر أنه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من الغشاشين إلا أننا نجد من وقت لاخر أصواتا تعلو بالدفاع عن صناعة الغش والغشاشين بإدعاء سبب أوآخر مثل توفير البديل الارخص أو أن المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع انخفاض جانب الامن والامان ومدي إلزاميته متجاهلة بذلك فداحة حجم المشكلة والحاجة الملحة لتحجيمها بعد أن استشري الخطر منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام .

وفي محاولة دؤوبة يعمد الغشاشون في السعي وراء تقنين قبح مايرتكبون فإنهم لايعدمون الوسيلة مثل استقطاب بعض ذوي الاقلام والاصوات العالية مستغلين عدم إلمام البعض بثوابت لايجوز المساس بها مثل عدم اغتصاب حقوق الغير من أسماء ماركات عالمية ومحلية

الاجدي لكل ذي حرفة ومهنة وصنعة أن يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فيأخذ موقعه منها إما كصناعة مغذية أو صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها ليصل بعد فترة طالت أو قصرت ليجد مكانه محفوظا بين رجال الصناعة المرموقين يفخر به أبناؤه ويكملون المسيرة من بعده .

د. نادر رياض　　د. محمود عيسى　　عبدالله بدوى

مسجلة وعدم طرح بضائع في الاسواق منسوب مصدرها لغير أصحابها بالغش والتدليس كما أن الاولي بالمواصفات القياسية لاي دولة أن تتبع بكل دقة لان هذا يعتبر من مؤهلات أي صناعة تستحق أن يطلق عليها مسمي صناعة حتي وان كانت في دولة نامية فما بالنا بالدول الواعدة التي لها طموحاتها وتمتلك الادوات لتحقيق إنطلاقة صناعية واقتصادية وتنموية مثل مصر كما نريد لها أن تكون، كما أنه الاجدي لكل ذي حرفة ومهنة وصنعة أن يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فيأخذ موقعه منها إما كصناعة مغذية أو صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها ليصل بعد فترة طالت أو قصرت ليجد مكانه محفوظا بين رجال الصناعة المرموقين يفخر به أبناؤه ويكملون المسيرة من بعده .

فالوصول للصدارة في صناعة ماقد لايحتاج إلي النصيب الاكبر من التعليم للسير في هذا الدرب الواعد، فتاريخ الصناعة في مصر يأتينا بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد أجيال من رحيلها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبللور في مصر الذي لم ينل نصيبه الكافي من التعليم إلا أنه كرجل عصامي أصبح أستاذا في مهنته وطبق كل المعايير الصناعية التي لم تكن تدرس في هذا الحين ولا في أكبر الجامعات فقد تولي الامانة فحفظها ونماها وجعل من مصنعه مدرسة حقيقية للتنمية الفنية والبشرية وخلد التاريخ اسمه بين عظماء الامة .

ويؤكد الدكتور نادر رياض أن قانون حماية المستهلك قد ألزم في مجال تنظيم الاسواق وإضفاء الانضباط علي تعاملاتها بأن يقوم كل صانع بإعلان قوائم بموزعيه المعتمدين وكذا مراكز الصيانة التي يعتمدها للقيام بأعمال الصيانة والتعبئة ويصبح مسئولا عن ممارستها مسئولية تضامنية مع تلك المراكز .

علي الجانب الاخر لن يسمح لمراكز صيانة غير معتمدة بممارسةأعمال الصيانة لمنتجات دون التنسيق مع الصانع الاصلي في حالة المنتجات المحلية والتنسيق مع الوكيل العام في حالة السلع المستوردة وذلك نظرا لما شاب المركز من خلل كبير .

يقول عبدالله بدوي وكيل أول وزارة التموين بالجيزة : هناك الآلاف من قضايا تقليد وغش الماركات التجارية المحلية والعالمية للشركات الكبري وكان آخر هذه القضايا ضبط أحد مصانع بيرالسلم تقوم بتقليد بعض ماركات الادوية العالمية وتقوم ببيعها بنفس الاسعار للشركة مما جعلهم يحصدون الملايين من الارباح وقد تم ضبط المصنع ومصادرة مافيه ، وتحرير بالواقعة ونحن كجهات رقابية نقوم بحوالي خمسة وعشرين حملة من مديرية التموين والادارات المختصة لضبط هذه المصانع التي تقوم بغش وتقليد الماركات و العلاقات التجارية ..

كما أننا نتلقي أية شكاوي من المواطنين بخصوص المنتجات المغشوشة والمقلدة والتي تحمل ماركات وعلامات تجارية مزورة فهناك خط ساخن مخصص لتلافي الشكاوي الفورية وغرفة عمليات دائمة العمل تتلقي الشكاوي . .

ونعمل جاهدين لمطاردة ومحاربة هذه الظاهرة من مصادرة السلع المضبوطة وغلق وتشميع المواقع وإحالة المسئولين للنيابة العامة ونحن لدينا الاجهزة الحديثة لمواكبة كافة وسائل غش وتقليد الماركات المتطورة الان حيث يستخدم المزورون فيها تقنيات الحاسب الحديثة لتزوير الماركات والعلامات التجارية بسهولة وبإتقان .

ونحن عندما يرد إلينا معلومات عن ماركة مصنعة مقلدة أو مزورة نقوم بالاتصال بالمصنع ولا نجد له أساسا عندئذ نتأكد من غش هذه الماركات وتزويرها . .

ومن ناحية أخري يقول عبدالله بدوي وكيل وزارة التموين بالجيزة أن المستهلك يستطيع أن يعرف العلامة التجارية أو الماركة المقلدة بالنسبة للسلع سواء كانت غذائية أو استهلاكية حيث أن هناك بيانات تجارية تكون مدونة مثل تاريخ الانتاج ،مدة الصلاحية، القائم بالانتاج وعنوانه ،والمواصفة القياسية ويتم تدوين هذه البيانات إما بالحفر أو بالكتابة البارزة علي عبوات الزجاج والصفيح بحبر غير قابل للازالة

وأكد أن القضاء علي ظاهرة تقليد وغش الماركات والعلامات التجارية يتطلب بلاشك تغليظ العقوبة حيث أن الغرامة المالية لهذه القضية ٢٠ ألف جنيه وحبس عام والكثير من اليسير عليهم أن يدفعوا الغرامة مقابل أرباحهم التي هي بالملايين .

- وهو مايؤكده محمود عيسي عميد معهد الجودة ورئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الاسبق حيث يقول : ان مشكلة تقليد الماركات والعلامات التجارية هي مشكلة عالمية ولكنها تبدو أكثر ظهورا في مصر نتيجة أن العقوبات ليست حاسمة كما هي العقوبات في الدول الاخري ،وكذلك من أسباب هذه الظاهرة في مصر المناطق العشوائية حيث نجد عملية التقليد أكثر من الصناعة نفسها وبكميات كبيرة .

ومن الاسباب أيضا لانتشار هذه الظاهرة المستهلك ،والذي يقوم بشراء هذه السلع بالرغم من معرفته أنها مقلدة ولكنه يشتريها لظروفه الاقتصادية ولكن وعلي جانب آخر فإن وجود هذه السلع ووجود مشتر لها لايعفي الاجهزة الرقابية من التصدي لهذه الظاهرة وهناك من يتحايل في قضايا الغش هذه بأن يقوم بتغيير حرف من حروف الماركة المقلدة يهرب من غش الماركة وفي هذا تعد علي حقوق الملكية الفكرية .

- وهو مايؤكد عليه أيضا رشاد عبده عضو الحزب الوطني : أنه يجب أن نتخلص من هذه الظاهرة في مصر حيث أن تقليد الماركات وغش العلامات التجارية رائد في مصر وهناك عدم وعي ويجب أن تتكاتف كل الاجهزة في مصر للقضاء علي هذه الظاهرة .